فعالية الاستثمار الخاص والعام للتنويع الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)

Effectiveness of private and public Investment for Economic Diversification in Algeria
-an analytical study for the period (2000-2019)

بن فراقي منى

طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر) ، البريد الالكتروني: Constantine_mouna@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/24 تاريخ القبول: 2021/12/12 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار العام في تحسين مناخ الأعمال، ودور الاستثمار الخاص في خلق أكثر من نشاط اقتصادي مدر للدخل في مجالات الصناعة والزراعة وجعلهما يساهمان في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من التبعية للخارج وتقليل الاعتماد على سلعة وحيدة تخضع لتقلبات السوق، حيث يؤدي انتعاش الاستثمار الخاص إلى استقبال منتجات جديدة ومراحل إنتاجية جديدة تقودنا إلى التنويع الاقتصادي.

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي عند عرض وتحليل مختلف البيانات للفترة (2000-2019)، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي عند دراسة واقع الاقتصاد الجزائري لنفس الفترة.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام قد شمل قطاعي البناء والخدمات وهي قطاعات ذات إنتاجية محدودة ونتائج تخص الاستثمار الخاص الذي يخضع لأثر المزاحمة المالية ويعاني تراجع قطاعاته الإنتاجية مما جعلها عقيمة وجعل عملية التنويع الاقتصادي مستعصية. توصي الدراسة بتفعيل وتدعيم دور الاستثمار الخاص بتسهيل وتشجيع هذا الاستثمار وفق استراتيجية استثمارية متكاملة تربط بين وفرة المادة الأولية وتأهيل وتكوين رأس المال البشري لقيادة عملية التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الادخار، التنويع الاقتصادي، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract

The study aims to highlight the role of public investment in improving the business climate, and the role of private investment in creating more income-generating economic activity in the fields of industry and agriculture and making them contribute to achieving food security and reducing dependency on the outside and reducing dependence on a single commodity subject to market fluctuations, as the investment recovery leads The private sector aims to receive new products and new production stages that lead us to economic diversification.

Due to the nature of the topic, we relied on the historical method when presenting and analyzing various data for the period (2000-2019), and we also relied on the descriptive approach when studying the reality of the Algerian economy for the same period.

The study concluded that public investment included the construction and services sectors, which are sectors with limited productivity and results related to private investment, which is subject to the impact of financial crowding out and suffers the decline of its productive sectors, making them sterile and making the process of economic diversification difficult. The study recommends activating and strengthening the role of private investment in facilitating and encouraging this investment according to an integrated investment strategy

that links the abundance of raw materials and the rehabilitation and formation of human capital to lead the process of economic diversification.
Keywords: Investment, Saving, Economic Diversification, Economic Institution.

المقدمة

تحتل الجزائر المرتبة التاسعة من حيث إنتاج النفط لمنظمة أوبك حسب تقريرها لسنة 2019 كما تحتل المرتبة الثالثة من حيث إنتاج الغاز الطبيعي للمنظمة لنفس السنة، وقد بلغت الإيرادات المالية المتأتية من صادرات النفط 13494 مليون دولار سنة 2019، بهذه الإمكانيات الطبيعية والمالية الضخمة تعتبر الجزائر دولة غنية من حيث مواردها وضعيفة من حيث إنتاجية اقتصادها. بسبب تعلق صادرات النفط بأسعاره في السوق الدولي وبناء على هذا الارتباط يتعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات قوية تجعله عرضة لاختلالات عميقة ولهذا يعتبر الاستثمار العام والخاص التنويع الاقتصادي إحدى حلول كل هذه الاختلالات.

يفسح الاستثمار العام والخاص المجال أمام التنويع الاقتصادي الذي يضمن النمو المستديم بعيدا عن النمو المدعم بإيرادات النفط وفي نفس الوقت يعاني قطاع الصناعة القطاع الأكثر إنتاجية في القطاعات الاقتصادية تراجعا مخيفا من حيث كفاءته حيث بلغ نمو القيمة المضافة لهذا القطاع 3.8 بالمئة من الناتج الداخلي الخام لسنة 2019 ويشكل هذا القطاع شرطا أساسيا في عملية التنويع الاقتصادي. وعليه تتحدد إشكالية هذا البحث في مدى استطاعة الاقتصاد الجزائري تحقيق الاستثمارات اللازمة لتنويع مصادر دخله بفضل كل موارده المتاحة.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار العام والخاص في مجالات الاقتصاد الحقيقي (قطاعي الصناعة والزراعة) كأكبر قطاعات منتجة للقيمة المضافة باستعمال الموارد المتاحة الطبيعية والمالية والموارد البشرية المؤهلة التي وجب تخصيصها لصالح التنمية الاقتصادية.

وتكمن أهمية هذا البحث في ضرورة استعمال وسائل السياسة الاقتصادية المناسبة في مجال الاستثمار العام والخاص التي تأخذنا إلى تغيير الهيكل الاقتصادي إلى هيكل منتج يسمح لها بتحقيق الاكتفاء المحلي ودخول مرحلة الاقتصاد المتنوع بحيث يصبح للصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية الحديثة أوزان متناسبة ومتوازنة تؤهل الاقتصاد الوطني للوصول إلى مستوى الترابط اللازم لتحقيق هدف تنويع الإنتاج والصادرات ومنه تنويع مصادر الدخل.

للإجابة على الإشكالية العامة استوجب الأمر تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية : هل تشكل الموارد الطبيعية فرصة حاسمة للاستثمار العام والخاص وكذا التنويع الاقتصادي في الجزائر؟ وهل تمثل هذه الموارد وحدها فرصة لبعث العملية الإنتاجية؟، وهل نجح الاستثمار عموما في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية والفرعية، نصوغ الفرضيات التالية:

لا تشكل الموارد الطبيعية وحدها فرصة حاسمة للاستثمار العام والخاص بل يجب أن تتوافر عوامل أخرى تتعلق بالقوانين والتنظيمات والمناخ العام للأعمال؛

استطاع الاستثمار العمومي إلى حد ما أن يوفق في تحسين مناخ الأعمال في شقه الخاص بالبناء التحتي، لكن الاستثمار الخاص مازال بعيدا عن تحقيق هدفه المتعلق بالتنويع الاقتصادي.

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي عند عرض وتحليل مختلف البيانات للفترة (2000-2019)، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي عند دراسة واقع الاقتصاد الجزائري لنفس الفترة.

1. الاستثمار وفرصة الموارد الطبيعية والمالية للتنويع الاقتصادي

1.1 مفهوم التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي "تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة" (محمد عبيد الكصب،2015، ص22). قد ينضر للتنويع الاقتصادي وفق رؤيتين تتعلق الأولى بربطه بمصادر الدخل والإنتاج، وتتعلق الثانية بهيكل الصادرات السلعية. يهدف التنويع الاقتصادي وفق الرؤية الأولى إلى تنويع الإنتاج من خلال أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع بحيث تشكل هذه المصادر روافد عدة لخزينة الدولة، فهو عملية تراكمية تزيد من إسهام قطاعي الزراعة والصناعة وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء في أكثر من نشاط إنتاجي. (الشمري وآخرون، 2017، ص69-71).

1.2 مفهوم الاستثمار

يعرف الاقتصاديون الاستثمار على "أنه الجزء المقتطع من الدخل الذي يوظف لتكوين طاقات إنتاجية جديدة سواء كانت مادية أو بشرية، ويتحمل فيها المستثمر هامش من المخاطرة ويمكن أن يؤدي إلى نمو دائم."(حميداتو وآخرون، 2017، ص325) ويعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي بأنه "إجمالي تكوين رأس المال وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليه التغيرات في مستوى المخزونات،"(حميداتو وآخرون، 2017، ص325).

يفسح الاستثمار المجال لتنويع مصادر الدخل وتأكيد العلاقة الايجابية بين التنويع الاقتصادي والنمو المستديم، كما يقلص من حجم المخاطر المتعلقة بانخفاض حجم الصادرات من النفط(السلعة الوحيدة) والاتجاه نحو مصادر متعددة من السلع المصدَّرة، من جهة أخرى يعمل الاستثمار على كفاية الطلب المحلي من مختلف السلع المنتجة ويساعد على التخفيف من حدة البطالة بخلقه للعديد من فرص العمل للشباب البطال.

نفرق في بحثنا هذا بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، أما الاستثمار العمومي فهو الذي تقوم به الدولة سواء بطريقة مباشرة من خلال إنشاء مؤسسات منتجة في كل القطاعات الاقتصادية أو من خلال المساهمة في زيادة القدرة الإنتاجية كإنشاء الطرق والجسور ومختلف الهياكل القاعدية اللازمة

للإنتاج أو ما يسمى بتكوين رأس المال الثابت، أما الاستثمار الخاص فهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص من خلال إنشاء مؤسسات ومشاريع اقتصادية مختلفة.

1.3 إيرادات النفط وفرصة التنويع الاقتصادي في الجزائر

استغلت الجزائر وضعيتها المريحة بعد سنة 2000 المواكبة لارتفاع أسعار النفط التي وصلت 112 دولار للبرميل سنة 2012، حيث تحددت الميزانية العامة على سعر مرجعي قدره 37 دولار للبرميل مما أدى إلى حدوث تراكم لفوائض مالية كبيرة استغلتها الجزائر بوضع استراتيجية تنموية تعلقت بمجموعة من برامج الإنعاش الاقتصادي وبإنشاء صندوق ضبط الموارد الذي وصل سقف مدخراته 5563.5 مليار د/ج سنة 2013، لكن عملية إدارة هذه الموارد المالية لم تكن تتجه نحو تدعيم قطاعات منتجة ولا مشاريع اقتصادية تستوعب الموارد المالية والبشرية المتاحة، بل على العكس اتجهت هذه المدخرات نحو تمويل عجز الميزانية العامة وتكريس منطق الادخار العمومي مما جعل هذه السياسة الاقتصادية محل العديد من الانتقادات.

2. معوقات الاستثمار في الجزائر

2.1 مناخ الاستثمار(منشورات الأمم المتحدة، 2005، ص 9-21)

تتميز الدول النفطية بتدهور مناخ الاستثمار فيها ذلك لتأثرها الشديد بتقلبات سعر النفط ولفهم مناخ الاستثمار يجب العمل على اكتشاف العوامل الحاسمة في تكوين الادخار والاستثمار الثابت الإجمالي من زوايا العرض والطلب.

2.1.1 دور مناخ الاستثمار في تفعيل ديناميكيات النمو من جهة الطلب

تكون جهة الطلب مواتية للاستثمار في حالة:

- وجود الأسواق ينطوي على قيام مناخ استثماري مفيد، كما أن اتساع رقعة التكامل البيني يرفع من معدل الادخار ويشجع تراكم رأس المال بزيادة وفورات الحجم؛
- يمثل الناتج المحلي الإجمالي محسوبا للفرد بديلا للقوة الشرائية بحيث أن ارتفاع الدخل الفردي يحفز الاستثمار الاقتصادي وبالدرجة الأولى يرفع من معدل الادخار، ويدل أيضا على أن تدني القدرة الشرائية يشكل عائقا كبيرا في وجه إقامة مناخ استثماري إيجابي لأنه يمنع معدل الادخار من الارتفاع؛
- يشكل تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي محسوبا للفرد مؤشر على مخاطر كبرى، ففي فترات المخاطر الشديدة ترتفع أسعار النفط ويزيد الادخار وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ولكن عندما يتراجع ريع النفط تتدفق المدخرات إلى الخارج ويتدنى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ويؤدي ارتفاع سعر النفط إلى زيادة العائدات على رأس المال

وبالتالي إلى معاودة تسريع ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار مؤقتا،وفي الأمد الطويل، يضعِّف عنصرا المخاطر والتقلبات قدرة تعبئة الموارد الإنتاجية في مثل هذه البلدان؛

- تتعلق المخاطر بالاستقرار السياسي الذي يسود الدول النفطية لأنه بارتفاع هذه المخاطر تتعذر إمكانات تحويل الادخار إلى استثمار؛
- يؤثر الدين العام على مناخ الاستثمار ضمن أي اقتصاد بحيث أن خدمة الدين تضعف أداء النمو الاقتصادي وتجعل الموارد تسري وتتسرب بشدة مما يؤدي إلى تناقص الادخار؛
- يعتبر الاستهلاك الحكومي الأقوى من حيث علاقته مع الادخار وأضعف قليلا من حيث علاقته بالاستثمار، والواقع أن الاستهلاك الحكومي يرفع من مستوى البنى التحتية والتعليم والخدمات الصحية وكفاءة الإدارة العامة ويوجه الموارد في أنشطة القانون والنظام العام.

2.1.2 دور مناخ الاستثمار في تفعيل ديناميكيات النمو من جهة من جهة العرض

يعزز مناخ الاستثمار من جهة العرض توافر عدة عوامل:

- تعتبر عملية الانفتاح الاقتصادي على بلدان المنطقة ذات منفذ استراتيجي لفائض الإنتاج لما يدره من وفورات الحجم واستيراد المعرفة والابتكارات ومختلف الأفكار المفيدة للعملية الإنتاجية؛
- يقترن إنشاء قاعدة صناعية واسعة بخلق تنافسية بالغة بالنسبة لمناخ الاستثمار في أي بلد وذلك لأسباب عديدة تتخطى في أحيان كثيرة مؤشرات الادخار والاستثمار؛
- ينبغي لدعم تحديث الاقتصاد وتنويعه أن يتسنى لمنظمي المشاريع الاتكال على أسواق رؤوس الأموال الناجحة، وفي الجزائر واجهت بورصة الجزائر معوقات عديدة حالت دون رقيها منذ إنشائها سنة 1993 حيث لم يشهد لها تطورا يذكر رغم أن إنشاءها كان استكمالا لمتطلبات اقتصاد السوق؛
- إن عملية تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والادخار يصححان بطريقة إيجابية مستويات التحصيل العلمي عندما يقاس استنادا إلى البيانات المتوفرة عن الالتحاق بالمدارس الثانوية، وعلى العكس من ذلك لدى الدول النامية المصدرة للنفط فإن ارتفاع التحصيل العلمي الثانوي يرتبط بانخفاض معدلات تكوين رأس المال الثابت؛
- يشكل تكافؤ الفرص الاقتصادية وجها مهما من أوجه التنمية الاقتصادية فالدول التي لا تتكافأ فيها الفرص هي الأكثر عرضة للصراعات الاجتماعية والحكومية التي تؤدي إلى

إعادة توزيع الفرص، ويتضح أن الدول التي يعجز فيها نظام الدفع عن تقييم كفاءاته تسجّل مستويات أدنى على صعيد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

2.2 التركيبة غير المتجانسة للادخار والاستثمار في الجزائر

2.2.1 الادخار

يتمثل الادخار في ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم من الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، فالادخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لم يستهلك ويوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قوة أكبر على إشباع الحاجات.

2.2.1.1 الادخار الحكومي

هو ذلك الجزء من الموارد العامة للدولة المحسوب انطلاقا من الفرق بين الإيرادات العامة للدولة والنفقات الجارية (نفقات التسيير في ميزانية الدولة الجزائرية).(عدوان ومولحسان، 2013، ص 20-21).

ومن أجل تحليل الادخار الحكومي يجب التطرق لمكونات الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية ولنفقات التسيير التي تتحملها الميزانية العامة كل سنة مالية، والشكل الموالي يظهر تطور الادخار الحكومي للفترة(2000-2019).

الشكل(01): تطور الادخار الحكومي للفترة (2000-2019) **الوحدة:** مليار د/ج

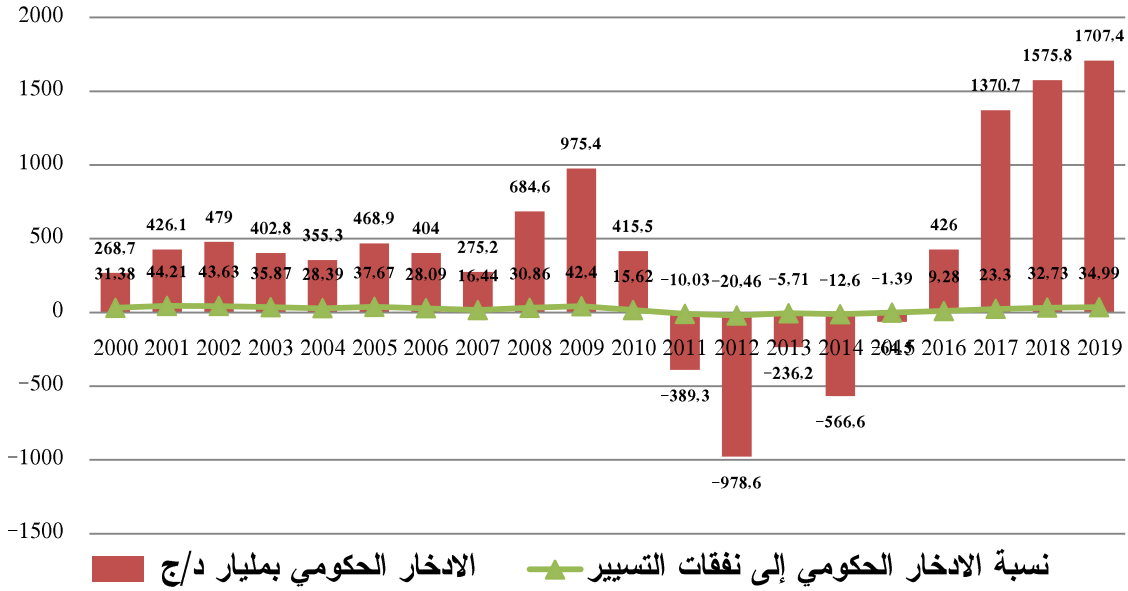

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على لبيانات وزارة المالية

Ministère des finances, (2018), Principaux Indicateurs Economiques et Financiers, Rétrospective DGPP, http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.

ارتفع الادخار الحكومي خلال السنوات الأولى بعد سنة 2000(الشكل01) بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر الداعم الأول للإيرادات العامة للميزانية، بحيث كان الادخار يغطي نفقات التسيير بنسب

تقارب 30 بالمئة، بعدها تراجع بشدة سنة 2007 بسبب ارتفاع نفقات التسيير وتراجع الإيرادات العامة سنة 2010 وبسبب ارتفاع أجور العمال، وابتداء من سنة 2011 تراجع الادخار الحكومي محققا أكبر نسبة انخفاض ب (-978.6) مليار د/ج سنة 2012 هذا رغم الطفرة النفطية الموجبة التي حققتها أسعار النفط هذه السنة لكن الارتفاع الجامح لنفقات التسيير(ارتفاع ب903.4 مليار د/ج مقارنة بسنة 2011) جعل من هذه النفقات وحدها تتجاوز الدخل الوطني المتاح وهو تبرير ظهور الادخار الحكومي سالبا خلال الفترة(2011-2015)، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية ما بعد الطفرة النفطية السالبة لسنة 2014، وبحلول سنة 2015 ارتفعت الإيرادات العامة وارتفعت معها نفقات التسيير بسبب ارتفاع أسعار النفط نسبيا الأمر الذي جعل الادخار الحكومي يقترب من القيم الموجبة سنة 2016 عما كان عليه سنة 2015 إلى أن وصل إلى قيمة 35 بالمئة سنة 2019، لكن رغم هذا التحسن تبقى نفقات التسيير مرتفعة جدا مما يستدعي إعادة النضر فيها مع إعادة النضر في المنظومة الجبائية التي ترتكز على الضرائب على الأجور المقتطعة من المنبع والتي شكلت 43 بالمئة إلى جانب الضرائب على الاستهلاك بنسبة 50 في المئة بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة المطبق على البنزين.(عدوان ومولحسان،2013 ص32-33)، كما يستدعي الأمر أيضا الاهتمام بالضرائب لغير الأجراء ومراجعة الإعفاءات الممنوحة لبعض الأنشطة التجارية في السوق الرسمي وكذا الأنشطة التجارية القائمة في السوق الموازي.

2.2.1.2 ادخار العائلات

يمكن لبنك الجزائر أن يحدد حجم الأموال المدخرة لدى القطاع الخاص والتي يضعها أصحابها خارج الدوران ففي سنة 2013 كان ادخار العائلات يقارب 98 بالمئة من مجموع الموارد البنكية (Benachenhou, 2015,p53) وضعها أصحابها في إطار شراء مساكن وهي ظاهرة في ارتفاع خلال الفترة (2000-2019).

الشكل(02): تطور الادخار الحكومي وادخار العائلات للفترة(2000-2019) **الوحدة:** مليار د/ج

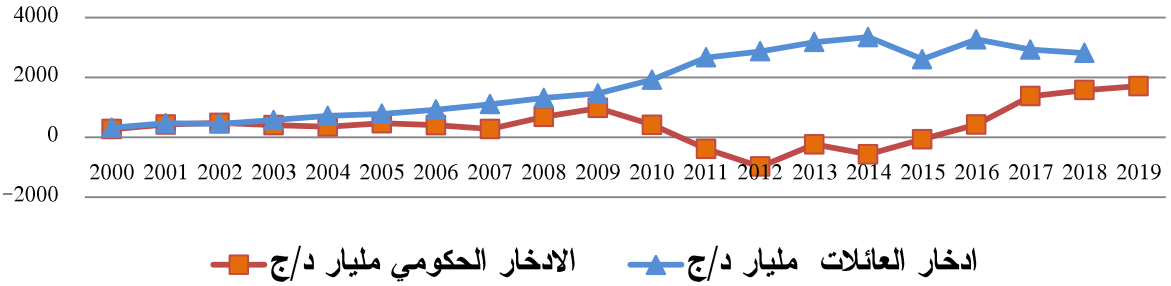

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

Ministère des finances, (2018), Principaux Indicateurs Economiques et Financiers, Rétrospective DGPP, http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.

يتميز الادخار الحكومي وادخار العائلات في الفترة(2000-2009) بالتزايد العام لكن يتفوق ادخار العائلات عن الادخار الحكومي، ابتداء من سنة 2010 ينخفض الادخار الحكومي بشكل كبير ليحقق قيما سلبية تعود إلى ارتفاع الطلب على النقود مما أدى فيما بعد إلى الحاجة الماسة إلى السيولة لمجابهة النفقات

الجارية، كما يلاحظ الارتفاع الكبير لادخار العائلات مقابل الادخار الحكومي مما يجعلهما غير متجانسين وهو ما يبرر تركز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع يفوق تركيزها لدى الحكومة.

2.3 مدى فعالية الادخار في تكوين الاستثمار

يوجه الادخار للاستثمار في النظرية الاقتصادية لذلك فإنه يستدعي الأمر دراسة الادخار الحكومي إلى نفقات التجهيز، ومن أجل إبراز هذه الأهمية نتتبع هذه النسبة من خلال الشكل الموالي:

الشكل(03): تطور نسبة الادخار الحكومي إلى نفقات التجهيز للفترة (2000-2019)

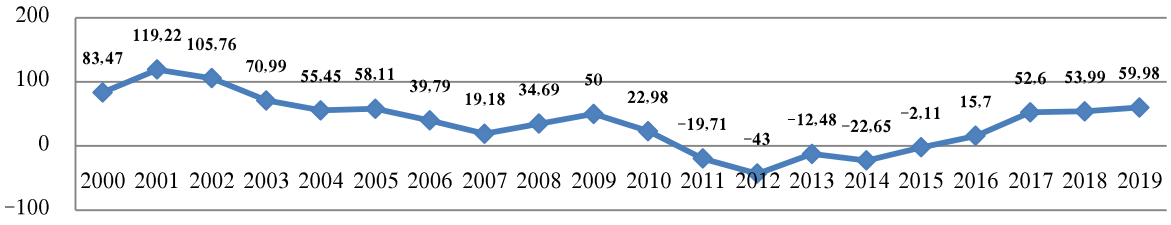

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

Ministère des finances, (2018), Principaux Indicateurs Economiques et Financiers, Rétrospective DGPP, http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.

نلاحظ أن في سنة 2001 كانت نسبة الادخار الحكومي إلى نفقات التجهيز 119.22 بالمئة، وكانت هذه النسبة هي الأعلى على طول الفترة وهذا بسب انخفاض نفقات التجهيز في بداية المدة وارتفاع الجباية البترولية، بعدها بدأت هذه النسبة في التراجع حتى سنة 2007 التي بلغت فيها نسبة تغطية الادخار لنفقات التجهيز 19.18 بالمئة وهذا بسبب ارتفاع هذه الأخيرة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي رغم الارتفاع المحسوس في الجباية البترولية، هذا وقد شهدت الفترة (2011-2015) تراجعا مهما في حجم الادخار الحكومي بسبب ارتفاع النفقات عموما ويبرر ارتفاع نفقات التجهيز إلى التسريع من وتيرة إتمام المشاريع العالقة في إطار التخلي عن سياسة البرامج متعددة السنوات كإطار لتنفيذ نفقات التجهيز واعتماد البرنامج السنوي، هذا رغم ارتفاع حجم الجباية البترولية.

ونشير هنا إلى ضخامة الاستثمار العمومي المتعلق ببناء وتجهيز الإدارات العامة ودور الثقافة ودور الشباب وغيرها، لأنها تندرج تحت هدف تحسين الخدمة العمومية التي من المفروض أن تتناسب مع مستوى معين من التنمية البشرية التي لم يصل إليها بعد المجتمع الجزائري، وأدت خلال هذه السنوات إلى تآكل واهتلاك قيمة هذه المباني قبل الوصول إلى مستوى التنمية البشرية والحضرية المطلوبة الأمر ويشكل هذا استنزافا للموارد المالية الموجهة لهذا الغرض، كما نشير أيضا إلى التركيبة غير متجانسة للادخار الحكومي الموجه للاستثمار العمومي حيث أن المبالغ المدخرة لم تتجه نحو تجهيز مشاريع إنتاجية من شأنها أن تخلق مناصب عمل دائمة للفئات الشابة البطالة من المجتمع، بل كانت تتجه نحو تدعيم العملية الإنتاجية بطريقة غير مباشرة من خلال مشاريع البنى التحتية.

2.3.1 تكوين رأس المال الثابت

رأس المال الثابت هو مجموع الموجودات العينية المنتِجة مستبعدا منها مخزونات السلع التامة الصنع ونصف المصنعة والمواد الأولية وتسمى الإضافة إليه بتكوين رأس المال الثابت(طويرش هاشم، 2020، ص227)، وتكمن أهمية تكوينه في توسيع الطاقة الإنتاجية سواء كان ذلك في القطاعات الاقتصادية أو في صورة استثمارات في البنى التحتية أي أنه هناك توزيع آخر لتكوين رأس المال الثابت المنتِج بصورة مباشرة والمنتِج بصورة غير مباشرة الذي أشرنا إليه بالبناء التحتي إما بمكننة القطاع الزراعي، الإنتاج الحيواني، زراعة البساتين... إلخ (رأس مال منتِج)، أو رأس مال عيني مستثمر في المرافق، الخدمات العامة، الطرق، النقل، الاتصال، المياه والصرف الصحي، محطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها، أي بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال.(طويرش هاشم، 2020، ص228)

وبدورنا نحدد معنى رأس المال الثابت، بأنه يتكون نتيجة قيام الجهة المستثمرة بمصروفات فعلية بغية زيادة الأصول الثابتة التي تساعد على تمتين القاعدة الإنتاجية وتهيئتها لاستقبال مشاريع مختلفة.

الشكل(04): بيانات عن تطور تراكم رأس المال الثابت للفترة (2000-2019) **الوحدة:** مليار د/ج

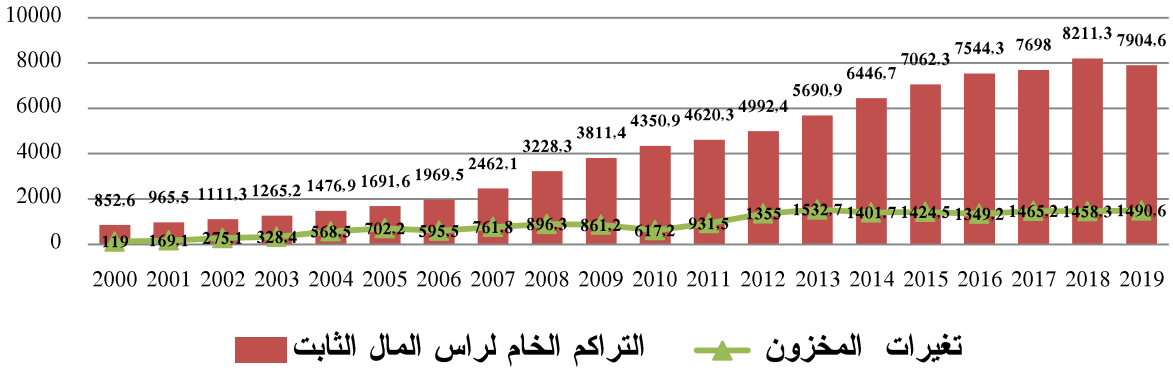

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

Ministère des finances, (2018), Principaux Indicateurs Economiques et Financiers, Rétrospective DGPP, http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.

يبدو من خلال الشكل تزايد مطرد في التراكم الخام لرأس المال الثابت حيث كان سنة 2000 يقدر ب 852.6 مليار د/ج ووصل سنة 2018 إلى 8211.3 مليار د/ج، وهو يعبر عن استثمارات الدولة المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار من خلال البناء التحتي كالطرق، السدود، الموانئ...إلخ ومختلف الأصول الثابتة وكل عمليات التجهيز المرافقة لذلك ونلاحظ تراجع هذه الاستثمارات سنة 2019 من 40.1 بالمئة إلى 38.7 بالمئة أي بنسبة قدرها 1.4 بالمئة، وهذا يعود إلى توقف العديد من الاستثمارات على إثر فتح العديد من ملفات الفساد وتعلُّق أغلب الاستثمارات بهذه الملفات الثقيلة.

أما عن تغيرات المخزون الذي يقصد به "تكاليف نقل الملكية للأصول غير المالية غير المنتجة مثل الأراضي والأصول التي تخضع لحقوق الاختراع"(منشورات الأمم المتحدة، 2005، ص24)، فقد كانت في ارتفاع متواصل عدا بعض السنوات التي شهدت بعض التراجع، ومن أجل التعمق أكثر في القطاعات المعنية بتكوين رأس المال الثابت لجأنا إلى تطور تراكم رأس المال الثابت في قطاعات الاقتصاد الحقيقي وقدمناها في الشكل التالي:

الشكل (05): التوزيع القطاعي لتكوين رأس المال الثابت للفترة(2000-2019) **الوحدة:** مليار د/ج

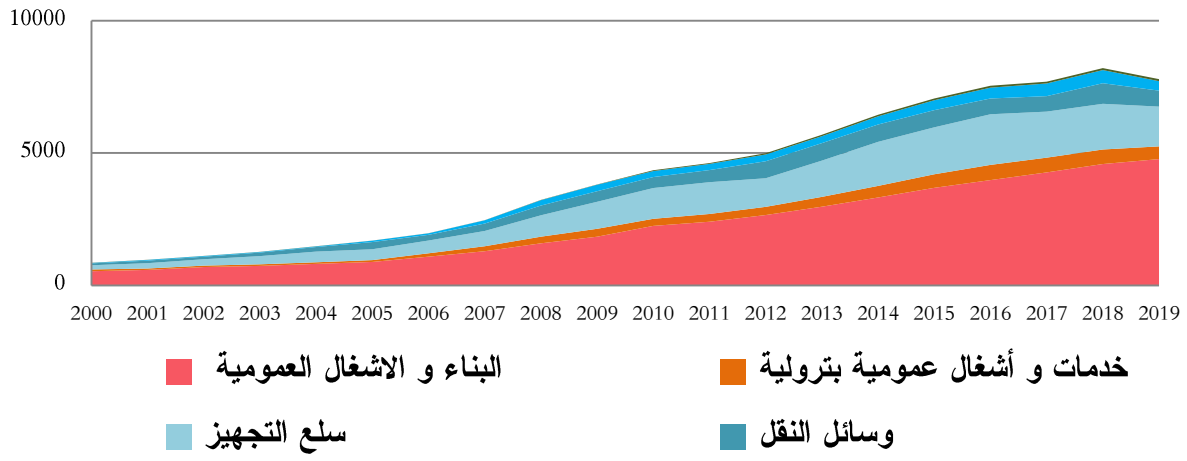

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

Ministère des finances. (2018). Principaux Indicateurs Economiques et Financiers. Rétrospective DGPP. http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.

يقدم الشكل أعلاه، هيكل تكوين رأس المال الثابت لستة قطاعات اقتصادية رئيسية، أين يبدو تحيز واضح نحو نشاط البناء والأشغال العمومية التي كان أعلى تراكم فيها سنة 2019 ب 4771.2 مليار د/ج، ثم يأتي قطاع سلع التجهيز التي كلفت الدولة الكثير من النفقات وكانت أكبر كتلة تراكم فيها سنة 2019 ب 1913.7 مليار د/ج، يليها قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية التي كانت أكبر كتلة تراكم لها سنة 2016 بعد انخفاض أسعار النفط بتراكم قدره 574.5 مليار د/ج، يحوز قطاع وسائل النقل على المرتبة الرابعة بقيمة 778.2 مليار د/ج سنة 2018 وهي أعلى نسبة تراكم على طول الفترة، وفي المرتبة الخامسة تأتي الخدمات بأعلى كتلة تراكم ب 496.6 مليار د/ج سنة 2018، وفي المرتبة الأخيرة قطاع الحيوانات والغابات الذي يمتلك أقل حصة تراكم ب 77.3 مليار د/ج سنة 2019 وتأتي هذه النتائج نظرا لاستثمار الدولة في بعض نشاطات البستنة وتربية الحيوانات المائية.

عموما، يبدو واضحا أن الدولة هي المستثمر العمومي الأول المسيطر على كل المشاريع الاقتصادية وهي الموجه الأول لكل الاستثمارات نحو الاستثمار غير المنتج، نقول هذا رغم دورها البارز في تحسين البنية التحتية أي تكوين رأس المال الثابت المنتج بطريقة غير مباشرة، كما نلاحظ مواصلة دعمها لقطاع المحروقات رغم أنه قطاع مزدهر، هذا بعد قرابة ثلاثون سنة من توجهها نحو اقتصاد السوق وخوصصة أغلب المشاريع الاقتصادية وتحمل خزينة الدولة لكل ديون المؤسسات المفلسة.

ونشير في هذا المضمار إلى القطاع البنكي مازال تحت هيمنة الدولة ففي سنة 2014 ضمت البنوك العامة 87 بالمئة من القروض وهذه الهيمنة استمرت على الرغم من انفتاح القطاع منذ أكثر من 22 سنة، وهي واحدة من مصادر عدم كفاية حركة الادخار من أجل التنمية وعدم كفاية الخدمات المصرفية في الاقتصاد وهي سبب التحويل غير كافي للموارد في شكل قروض للقطاع الخاص، ويندرج هذا تحت مشكلة تعقيد مميزات العرض والطلب على القروض، ولهذا يجب التفكير في انتشار الوسائل المالية باتجاه الوسطاء

الماليين الذين يوجهونهم نحو مستثمرين حقيقيين وإخضاعهم لنظام وساطة أفضل مع تنظيم أفضل. (Benachenhou,2015,p226)

2.3.1 مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص

يعاني الاقتصاد الجزائري ضغطا ماليا ناجما عن ارتفاع مستويات الإنفاق العام في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات أجور عمال القطاع العام لمواجهة تآكل القيمة الشرائية، هذا التزايد في مستويات الإنفاق كان له آثار بليغة على الاستثمار الخاص في الجزائر وهو ما يسمى بأثر المزاحمة.(بن مسعود وبوثلجة ،2017، ص23)

يعرَّف أثر المزاحمة بأنه عملية إبعاد القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وهذه العملية تفترض بأن هناك ندرة في التمويل وأن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق فرض الضرائب أو القروض العامة هو عبارة عن تحويل الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام.(بن مسعود وبوثلجة ، 2017، ص25) ويبدو أثر مزاحمة الدولة للاقتصاد من خلال ارتفاع حجم القروض التي تستفيد منها الدولة والتي يعمل القطاع البنكي على توفيرها لغرض الوفاء بنفقات الاستثمار العمومي سواء في تمتين البناء التحتي أو عن طريق مساعدة المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام كمجمع الحديد والصلب(الموروث الاقتصادي عن سنوات الثمانينيات) أو دعم قطاع المحروقات.

ويُظهر الشكل الموالي ارتفاع قيمة القروض الموجهة للدولة وارتفاع مديونيتها تجاه الخزينة العمومية والقطاع البنكي بسبب ارتفاع حجم الإنفاق العام من خلال الشكل الموالي:

الشكل(06): تطور القروض للدولة والقروض للاقتصاد **الوحدة:** مليار د/ج

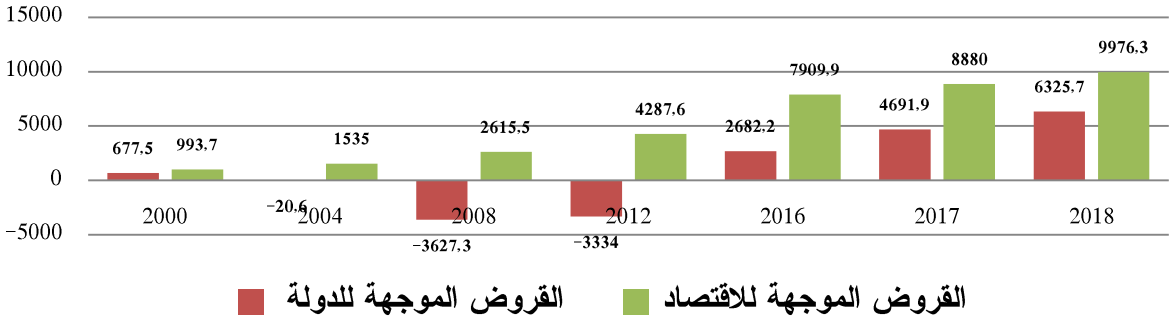

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

Ministère des finances. (2018). Principaux Indicateurs Economiques et Financiers. Rétrospective DGPP. http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.

ويشير تطور القروض الموجهة للدولة إلى ارتفاع مبالغ القروض الموجهة للاستثمار العمومي لدرجة السحب على المكشوف لسنوات 2004،2008، 2012، ويقدم الجدول الموالي تطور القروض المقدمة للدولة من طرف البنوك التجارية والقروض المقدمة للاقتصاد من طرف نفس البنوك.

الجدول(01): تطور القروض المقدمة للدولة من طرف البنوك التجارية **الوحدة:** مليار د/ج

السنوات	القروض الموجهة للدولة من طرف البنوك	القروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك

	التجارية	التجارية
2000	737,7	993,1
2004	736,9	1534,4
2008	278,6	2614,1
2012	1029,2	4285,6
2016	2387,9	7907,8
2017	1688,7	877,9
2018	1362,4	9974

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

Ministère des finances. (2018). Principaux Indicateurs Economiques et Financiers. Rétrospective DGPP. http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع قيمة القروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية خلال السنوات 2000-2004-2008-2016، لكن ابتداء من سنة 2017 تراجع حجم القروض للاقتصاد وتقدم حجمها لصالح الدولة بفارق يتجاوز 7029 مليار د/ج.

ورغم مزاحمة الدولة للاقتصاد في مجال التمويل، إلا أننا لا ننكر أهمية الاستثمار العمومي خاصة في مجال البنية التحتية التي تعتبر أساس التنمية لأنها تقود القطاع الخاص إلى الاستثمار المنتج وإلى عملية تسهيل إمكانيات التراكم المستقبلي خاصة إذا ما استطاع هذا القطاع توفير فرص عمل للشباب البطال. ونشير هنا إلى طول فترة إنجاز مشاريع البناء العمومي وانتشار الفساد في أغلب المشاريع التنموية التي مضت فيها الجزائر منذ سنة 2000 هو ما أدى إلى استنزاف الكثير من الموارد المالية التي كان من الممكن أن نحقق بفضلها أكثر من هذا إنجاز.

في هذا المجال أيضا ننوه بالدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية في إنعاش الاستثمار الخاص والتخفيف من الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد الجزائري من جراء اعتماده على مداخيل الريع ليس فقط من أجل ضبط معدلات التضخم التي يستهدفها بنك الجزائر، بل يجب أيضا أن تستهدف السياسة الاقتصادية الكلية مشكلة البطالة في صفوف الفئة النشيطة والشابة من المجتمع بفضل الاستثمار الخاص، ولهذا توجب استعمال أدوات الاقتصاد الجزئي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الفعالة خاصة وأن سبب البطالة والانكماش الاقتصادي هو تراجع الطلب الفعلي على الاستثمار.

3. المؤسسات الاقتصادية وتحدي التنويع الاقتصادي

3.1 تطور المؤسسات الاقتصادية بعد سنة 2000

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أساس التنمية المبنية على أسس إنتاجية خاصة المؤسسات الصغيرة الناشئة التي تتطور وتنمو في بيئة الأعمال لتصبح مؤسسة كبيرة تضم الكثير من الفروع الإنتاجية وتشغِّل العديد من اليد العاملة، يرتكز تعريف المؤسسات الاقتصادية على ما جاء في القانون 01-18 المؤرخ في ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على ما

يلي"تعرَف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار تستوفي معايير الاستقلالية."(رزاز رتيبة وبن عمروش فائزة، 2017، ص 02).

يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من ثلاث فئات رئيسية تتمثل في القطاع الخاص والقطاع العام وقطاع النشاطات الحرفية، وقد كان مجموع عدد المؤسسات الاقتصادية حديثة النشأة سنة 2003 (Ministère de l'Industrie et des Mines,2003,p8-9) يقدر 288587 مؤسسة تشكل المؤسسات الخاصة 207949 مؤسسة و788 مؤسسة عامة و79850 مؤسسة في مجال النشاطات الحرفية، وقد واصل عدد المؤسسات الاقتصادية ارتفاعه لتصبح 1193339 مؤسسة سنة 2019 تتوزع على قطاعات الاقتصاد الحقيقي كما يلي:

الشكل(04): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الحقيقي

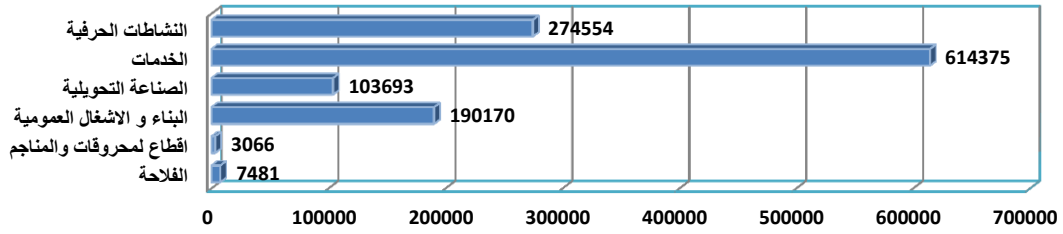

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2003). Bulletin Statistique de l'entreprise. n° 04. https://www.industrie.gov.dz/consulté le : 25/08/2021.

يتفوق قطاع الخدمات من حيث نصيبه من المؤسسات الاقتصادية سنة 2019 يليه مباشرة قطاع النشاطات الحرفية وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية، فيما تتأخر القطاعات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة كالصناعة والزراعة، ويعتمد موضوع التنويع الاقتصادي على توفر قطاعات إنتاجية نشيطة تغذي السوق المحلي وتنتقل للأسواق الخارجية بواسطة التصدير.

يعتبر ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية أمرا محبذا في نشاط الأعمال لكن الكثير من المؤسسات لا تستطيع الاستمرارية حتى في السوق المحلي مما يجعلنا نطرح مشكلة تأهيل المؤسسة الاقتصادية في مواجهة مناخ المنافسة، كما يطرح قضية غياب التقنيات اللازمة لعملية التنويع.

يقدم تقرير وزارة الصناعة والمناجم إحصائيات عن المؤسسات التي انسحبت من السوق (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019, p13) والتي تقدر ب20550 مؤسسة تتوزع بين مؤسسات ذات شخصية معنوية بمقدار 9246 مؤسسة و11304 مؤسسة ذات شخصية اعتبارية، كان القطاع الأكثر تضررا من فقدان المؤسسات ذات شخصية معنوية هو قطاع الخدمات في المرتبة الأولى ب 5595

مؤسسة، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب 2238 مؤسسة، يليه قطاع الصناعة ب 1278 مؤسسة، أما بالنسبة لحجم المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الاعتبارية فقد انسحبت 11304 مؤسسة وكان القطاع الأكثر تضررا هو قطاع الفلاحة يليه قطاع النشاطات الحرفية ب 3229 مؤسسة ويشكل موضوع انسحاب هذا الكم الكبير من المؤسسات الاقتصادية من السوق تساؤلات عديدة عن مناخ الأعمال العام والمستوى التنافسي والنظام الجبائي كما يشكل خطرا على إمكانية توجه هذه المؤسسات بعمالها إلى العمل في القطاع الموازي.

نقول هذا في الوقت الذي تنصرف فيه الدول المتقدمة التي لا تملك فرصا كبيرة للتنويع كالدول كثيفة المادة الأولية كالجزائر وتعمل هذه الدول المتقدمة على جودة المنتج، في حين تتوفر الدول الغنية بالمادة الأولية على إمكانيات ضخمة يمكنها أن تقتحم بواسطتها السوق العالمي بمنتج أقل تكلفة. ولهذا تتحقق فرصة التنويع الاقتصادي بالنسبة للجزائر عندما يتجه اقتصادها إلى إنتاج سلع متطورة ذات تعقيدات إنتاجية وتتحلى بالتنافسية الدولية وليس بسلع كثيرة وبأساليب تقليدية، بل عن طريق الاستهداف القطاعي والعمل على تطويره من حيث اليد العاملة والمكننة حتى لو اقتضى الأمر وقف قطاعات أخرى.

3.2 صعوبات إنشاء المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

رغم سهولة إنشاء المؤسسة الاقتصادية من حيث عدد عمالها القليل ورأس مالها الصغير، إلا أنها واجهت الكثير من الصعوبات التي جعلت من مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدودة وتتعلق هذه الصعوبات في:(رزاز وبن عمروش ، 2017، ص4-5)

- صعوبات إدارية وتنظيمية تتعلق بقصور الخبرات في مجال الإدارة والتنظيم نظرا لقيام هذا النوع من المؤسسات على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية تأخذ بالتخصص الوظيفي، بالإضافة إلى نمط تسييرها الذي يؤدي إلى طول مدة تجسيد المشاريع؛
- صعوبات تتعلق بالعقار الاقتصادي، كإيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة رغم مختلف القوانين التي تناولته منذ سنة 2001 والتي استغلها بعض الانتهازيين الذين لا علاقة لهم بالاستثمار، حيث قام هؤلاء باستعمال العقار لأغراض المصلحة الشخصية مما قلص من فرص الحصول عليه؛
- صعوبات تمويلية وهي من أكبر الصعوبات التي واجهتها المؤسسة الاقتصادية رغم الإجراءات التي أتاحتها الدولة كتخفيض سعر الفائدة سنة 2002، وكإنشاء صناديق دعم الاستثمارات وصندوق دعم التنافسية الصناعية وغيرها، إلا أن مشكلة التمويل كانت تعود إلى نقص التمويل طويل المدى ونقص المعلومات المالية في غياب الشفافية وإحجام البنوك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأسباب عديدة من أهمها ارتفاع نسبة المخاطرة؛

- صعوبات تسويقية تتعلق بتصريف المنتوج محليا وجهويا نظرا لضعف القدرات المادية للمنتجين ونقص خبرتهم في هذا المجال وافتقارهم للمعلومات الخاصة بالأسواق المحلية والخارجية، مما ساهم في انخفاض مستوى جودة المنتجات وعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستورد وكذا عدم قدرتها على توفير المواد الأولية بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج؛
- صعوبات جبائية كارتفاع أسعار الضرائب والتقدير الجزافي لأرباح هذه المؤسسات حال دون إعطائها فرصة الاستثمار حيث يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين ويضطر إلى إعلان إفلاسه، كما أن هذا الدين يجر صاحب المؤسسة للدخول في القطاع غير رسمي الذي يصب في خانة التهرب الضريبي.

3.3 محددات التنويع الاقتصادي

ترتبط عملية التنويع الاقتصادي بالمؤسسات الإنتاجية في مجال الصناعات المختلفة خاصة لأنها أساس عملية الإنتاج وفي مجال الزراعة أيضا، ولذا فهي تتحدد بالموقع الجغرافي المناسب للعملية الإنتاجية، وبجودة السياسة العامة والحكم الرشيد بحيث يعتبر هذا الأخير شرط أساسي لتهيئة البيئة العامة لعملية التنويع الاقتصادي، وبناء رأس المال البشري ونوعية الأسواق التي يصرف فيها هذا المنتوج، وفي ضل هذه البيئة المتناسقة تنمو الاستثمارات وتسهل عملية الابتكار والإبداع كما تنمو فيها أيضا عوامل تساعد على إيصال المعلومات لكل الأطراف الفاعلة من أجل عملية التنويع ويؤثر في هذه العملية الاستثمار من خلال ثلاث قنوات: (Lectard, 2013 ,p3-4)

- القناة الأولى يبدو فيها أثر التظهير والمقصود منه ظهور المعارف وانتقالها بين الجهات الفاعلة في السوق؛
- القناة الثانية يبدو فيها أثر المنافسة حيث ينتقل هذا الأثر إلى المؤسسات المحلية بحيث تجتهد لتحسن من نوعية إنتاجها أمام الشركات الأجنبية في السوق المحلية؛
- القناة الثالثة يبدو فيها أثر هجرة المهارات والمعارف التي تلقت المعرفة في كبريات المؤسسات في العالم، ويعتمد ذلك على القدرة الاستيعابية للبلد المضيف نحو الشركات المحلية، ويتحدد دور الدولة هنا في حماية القطاع الخاص وضبط قوانين استثماره.

الخاتمة

أدى ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية ابتداء من سنة 2000 إلى تراكم ثروات مالية ضخمة، ويشكل هذا التراكم فرصة نادرة أمام الجزائر من أجل عملية التنويع الاقتصادي، فهي فرصة لتحديث بنيتها التحتية واستكمال مقومات تنويع مصادر دخلها التي تعتمد على النفط بشكل رئيسي حتى يومنا هذا.

يشكل تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط الناضب أبرز التحديات التي تواجه الجزائر خلال أعوامها القادمة، ولهذا تشكل الموارد الطبيعية فرصة هامة لصالح الاستثمار العام والخاص في كل الاقتصاديات لكنها تعتبر حاسمة في اقتصاد غني بالموارد الطبيعية كالجزائر إذا ما توفرت عوامل المناخ المناسب للأعمال ومرونة القوانين والتنظيمات.

يواجه الاستثمار في الجزائر معوقات عديدة منها الإدارية والتنظيمية كما يواجه الاستثمار بشقيه العام والخاص مشكلة التركيبة غير المتجانسة بين الادخار والاستثمار فقد استحوذ الاستثمار العام على كل المدخرات لصالح الاستثمار في القطاعات الخدمية وفي قطاع البناء، وفي المقابل يعاني الاستثمار الخاص من مشكلة التمويل التي تعتبر في مقدمة المشاكل التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية.

لم يستطع الاستثمار العام أن يوفق في توفير مناخ مناسب لنشاط الأعمال عدا بعض مشاريع البناء التحتي التي تم إنجازها خلال سنوات الطفرة النفطية الموجبة لسعر النفط فيما بقي البعض الآخر متوقف بسبب تراجع مداخيل قطاع المحروقات بعد سنة 2014. أما بالنسبة للاستثمار الخاص فمازال يعاني صعوبات في التمويل بسبب ضعف المنظومة البنكية واستمرار حالة المزاحمة المالية وضعف التهيئة العامة وتعقيد الإجراءات الإدارية وغياب التنظيم، وصعوبات أخرى متعلقة بضعف اليد العاملة المؤهلة لقيادة القطاع الصناعي والزراعي من أجل التنويع الاقتصادي.

المراجع باللغة العربية

- بن مسعود، عطا الله. بوثلجة، عبد الناصر. (2017). أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة الوادي. المجلد (02). العدد (07. (23-38).
- حميداتو وآخرون، ناصر.(2017). أثر الاستثمار الأجنبي على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية –دراسة قياسية (1999-2014)-. مقالة بمجلة حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية. العدد 20. جامعة طاهري محمد. بشار.

- شبيب الشمري، مايح. (2017). "الدولة الريعية وسياسة تنويع الاقتصاد(تجربة دولية)". دار الصفاء للنشر والتوزيع. الأردن.
- عدوان، رشيد. مولحسان، آيات الله، (2013)، تطور الادخار الحكومي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر01، باتنة، العدد 04،(20-37).
- محمد عبيد الكصب، نوري.(2015). "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية(المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين)". المكتب الجامعي الحديث.ط1. مصر.
- منشورات الأمم المتحدة.(2005). تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا. العدد الثالث.
- رزاز، رتيبة. بن عمروش، فائزة. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أيام 06 و07 ديسمبر. جامعة حمة لخضر. الوادي.(1-13).
- ضيدان طويرش، هاشم.(2020). اتجاهات تكوين رأس المال الثابت وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(1990-2010)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية. العراق. المجلد12. العدد 38.(225-251).

المراجع باللغة الأجنبية

- Benachenhou, Abdellatif. (2015). l 'Algérie sortir de la crise. Ed-Diwan. Algérie.
- Ministère des finances, (2018), Principaux Indicateurs Economiques et Financiers, Rétrospective DGPP, http://www.dgpp-mf.gov.dz/ consulté le : 20/02/2021.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, (2019), Bulletin Statistique de l'entreprise, n° 36, https://www.industrie.gov.dz/ consulté le : 25/08/2021
- Ministère de l'Industrie et des Mines, (2003), Bulletin Statistique de l'entreprise, n° 04, https://www.industrie.gov.dz/consulté le : 25/08/2021